

بلاغ الشركات

البنك التونسي الليبي

المقر الإجتماعي : مبنى البنك التونسي الليبي، شارع محمد الباقي قائد السبسي، 1082 المركز العمراني الشمالي تونس

ينشر البنك التونسي الليبي قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31/12/2023 التي تم عرضها للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي انعقدت يوم 30 أفريل 2024 ، هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات السيد محمد زياد الشاهد والسيد منعم بن أحمد.

البنك التونسي الليبي

الموازنة

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

الوحدة: دينار تونسي

ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	مذكرة	البند
الأصول			
31 213 045	63 465 029	أصل 1	خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
136 178 164	423 086 886	أصل 2	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
377 302 891	532 139 303	أصل 3	مستحقات على الحرفاء
108 525 788	302 195 732	أصل 4	محفظة الاستثمار
46 930 417	46 432 340	أصل 5	أصول ثابتة
17 888 917	45 733 452	أصل 6	أصول أخرى
718 039 222	1 413 052 742		مجموع الأصول
الخصوم			
0	0	خصم 1	البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية
229 044 545	481 068 080	خصم 2	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية
490 881 325	918 202 198	خصم 3	ودائع وأموال الحرفاء
941 585	0	خصم 4	افتراضات وموارد خصوصية
38 972 638	73 631 517	خصم 5	خصوم أخرى
759 840 093	1 472 901 795		مجموع الخصوم
الأموال الذاتية			
100 000 000	100 000 000	مال ذاتي 1	رأس المال
9 106 338	9 106 338	مال ذاتي 2	احتياطيات
-85 644 172	-150 907 209		نتائج مؤجلة
-65 263 037	-18 048 182		نتيجة السنة المحاسبية
-41 800 871	-59 849 053		مجموع الأموال الذاتية
718 039 222	1 413 052 742		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

البنك التونسي الليبي
جدول التعهدات خارج الموازنة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022
ضمانات وكفالات مقدّمة	تعهد 1	41 093 669	36 906 061
اعتمادات مستنديه	تعهد 2	141 455 208	124 547 627
مجموع الخصوم المحتملة		182 548 877	161 453 688
تعهدات التمويل المقدمة	تعهد 3	128 993 755	28 891 393
مجموع التعهدات المقدمة		128 993 755	28 891 393
ضمانات مقبولة	تعهد 4	270 495 405	261 340 243
مجموع التعهدات المقبولة		270 495 405	261 340 243

البنك التونسي الليبي
قائمة النتائج
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022
إيرادات الاستغلال البنكي			
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	إيراد 1	48 984 837	28 857 735
عمولات دائنة	إيراد 2	18 486 147	17 058 622
مرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	إيراد 3	3 491 718	3 194 773
مداخيل محفظة الاستثمار	إيراد 4	15 041 346	1 926 184
مجموع إيرادات الاستغلال البنكية		86 004 048	51 037 314
أعباء الاستغلال البنكي			
فوائد مدينة وأعباء مماثلة	عبء 1	49 325 797	24 918 966
عمولات مدينة	عبء 2	1 069 067	453 600
مجموع أعباء الاستغلال البنكي		50 394 864	25 372 566
الناتج البنكي الصافي		35 609 184	25 664 748
إيرادات الاستغلال الأخرى		0	0
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات			
وعناصر خارج الموازنة والخصوم	عبء 3	-12 519 522	-50 692 796
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	عبء 4	-82 381	-71 616
مصاريف الأعوان	عبء 5	-26 373 180	-23 404 000
أعباء الاستغلال العامة	عبء 6	-10 896 059	-10 452 796
مخصصات استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة	عبء 7	-3 706 929	-3 667 247
نتيجة الاستغلال		-17 968 887	-62 623 707
رصيد ربح/خسارة على عناصر عادية		23 184	-31 681
الضريبة على الشركات	عبء 8	-179 145	-108 495
نتيجة الأنشطة العادية		-18 124 848	-62 763 883
رصيد ربح/خسارة متأتية من العناصر الطارئة		76 666	-2 499 154
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية		-18 048 182	-65 263 037

البنك التونسي الليبي
جدول التدفقات النقدية
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022
أنشطة الاستغلال			
النتيجة الصافية		-18 048 182	-65 263 037
التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات		16 308 832	54 431 659
الفوارق الحاصلة:			
ودائع / سحبات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى		0	-1 398
ودائع الحرفاء		427 320 873	-5 880 444
قروض للحرفاء		-167 355 934	9 877 068
سندات المتاجرة		0	0
أصول أخرى		-27 844 535	5 283 552
خصوم أخرى		34 658 879	7 203 844
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	1-1	265 039 933	5 651 244
أنشطة الاستثمار			
اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار		-193 752 325	-54 538 404
اقتناء / تفويت في أصول ثابتة		-3 208 852	-1 448 729
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	2-1	-196 961 177	-55 987 133
أنشطة التمويل			
ارتفاع / انخفاض الافتراضات والموارد الخصوصية		-941 585	-5 994 721
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	3-1	-941 585	-5 994 721
التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة		67 137 171	-56 330 610
السيولة أو ما يعادلها بداية السنة		-61 653 336	-5 322 726
السيولة أو ما يعادلها نهاية السنة		5 483 835	-61 653 336

إيضاحات حول القوائم المالية

الإيضاح الأول: تقديم الشركة

تكوّن البنك التونسي الليبي تحت تسمية المصرف العربي التونسي الليبي للتنمية والتجارة الخارجية بمقتضى اتفاقية مبرمة بين الجمهورية التونسية والجمهورية الليبية بتاريخ غرة ديسمبر 1983 والمصادق عليها بالقانون عدد 54 لسنة 1984 المؤرخ في 23 جويلية 1984.

حدّد رأس المال الأصلي بما قدره 100.000.000 ديناراً مقسم إلى 1.000.000 سهم بقيمة 100 دينار لكل سهم وقع اكتتابها وتحريرها بالتساوي بين الدولة التونسية والجمهورية الليبية.

وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004، التخفيض في رأس المال بما قدره 30.000.000 دينار لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003 قصد إعادة التوازن بين رأس المال والأموال الذاتية الصافية.

هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة.

ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.

تتمثل أغراض البنك أساساً في قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدّتها وشكلها وفتح الحسابات المختلفة للهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد وعقد القروض ومنح التسهيلات الائتمانية الأخرى لآجال مختلفة وذلك بالعملة المحلية أو بأية عملة أخرى.

ويعطي البنك الأولوية لتمويل المشاريع الاستثمارية والتجارية وبالأخصّ المشاريع المشتركة منها بين البلدين. يخضع نشاط البنك للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض. أما فيما يخصّ النظام الجبائي يخضع البنك لأحكام القانون العام.

وفي هذا الإطار وتبعا لعملية إحالة قسط من الديون والمساهمات المصنّفة إلى شركتي الاستخلاص والاستثمار طبقا لما جاء به القانون عدد 32 لسنة 2003 المؤرخ في 28 أبريل 2003 والمتعلق بالأحكام الجبائية التي ترمي إلى دعم عمليات التطهير المالي لبنوك التنمية، انتفع البنك بعنوان سنة 2004 بالامتيازات التالية:

- 1- طرح من الربح الخاضع للضريبة، القيمة الناقصة المتأتية من التفويت في الديون والمساهمات.
- 2- استيعاب الخسائر الناتجة عن عمليات التفويت من الاحتياطي ذي النظام الخاص المكون في إطار القانون عدد 93 لسنة 1988، دون الرجوع في الامتيازات التي انتفع بها هذا الاحتياطي.
- 3- حق طرح الخسائر المسجلة بعنوان إحالة الديون والمساهمات بما في ذلك التي تم استيعابها من الاحتياطات أو عن طريق التخفيض في رأس المال، من نتائج السنوات الموالية وذلك إلى حد استيعاب هذه الخسائر كليا.

الإيضاح الثاني: المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تشتمل القوائم المالية للبنك التونسي الليبي بالنسبة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات وقد تم إعدادها طبقا للمعيار المحاسبي العام والمعايير المحاسبية (من 21 إلى 25) المتعلقة بالمؤسسات المصرفية وفقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999.

وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية كالآتي:

1-2: القروض والإيرادات المتعلقة بها

تظهر القروض قصيرة المدى في الميزانية بقيمتها الأصلية بعد خصم الفوائد المسجلة مقدما وغير المستحقة. كما تدرج القروض المتوسطة والطويلة المدى في الموازنة بقيمة المبالغ التي تم صرفها بصفة فعلية. وبالتالي، تبقى المبالغ التي لم يقع صرفها مسجلة ضمن الالتزامات خارج الموازنة. وتسجل الفوائد المحصلة بصفة فعلية والتابعة للسنة المالية ضمن الإيرادات فيما تدرج الفوائد المتعلقة بالسنة المالية خصما من بند "مستحقات على الحرفاء".

أما الفوائد المستحقة على الديون المصنفة وغير المحصلة بصفة فعلية، فإنها تسجل ضمن حساب فوائد مؤجلة وتأتي خصما من بند "مستحقات على الحرفاء".

وعند تحصيلها بصفة فعلية، تدرج هذه الفوائد ضمن الإيرادات.

2-2: أصول الإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة الخاصة بالإيجار المالي ضمن الأصول بالموازنة بقيمة شرائها دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وهي شبيهة بالقروض المسندة للحرفاء. وبالتالي تم إدراجها ببند "مستحقات على الحرفاء".

توزع قيمة الإيجار على النحو التالي:

- جزء أصلي يحمل على أصل مبلغ الدين
- وجزء خاص بالفوائد.

3-2: محفظة السندات

تنقسم محفظة السندات التي توجد بحوزة المصرف إلى قسمين: محفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار.

تحتوي محفظة السندات التجارية حصرا على السندات التي ينوي المصرف التفويت فيها بالبيع على المدى القصير.

تتضمن محفظة الاستثمار أساسا:

- السندات التي يعتقد أن امتلاكها لمدة طويلة يعود بالفائدة على نشاط المصرف (أسهم ورقاع).
- السندات ذات الإيراد القار والتي تم اقتناؤها من قبل المصرف بنية الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجلها (سندات الاستثمار).

تدرج القيمة غير المدفوعة من السندات ضمن الالتزامات خارج الموازنة حسب قيمة الإصدار.

تسجل السندات حسب قيمة الشراء دون اعتبار المصاريف التي تحملها. كما تسجل عمليات الشراء والبيع للسندات في تاريخ انتقال الملكية والذي يوافق إما تاريخ تسجيل العقد ببورصة الأوراق المالية بتونس أو تاريخ الاكتتاب.

تدرج حصص الأرباح المتعلقة بسندات المصرف ضمن الإيرادات بمجرد المصادقة رسمياً على توزيع هذه الأرباح.

4-2: مخصصات المخاطر

1.4.2 – مخصصات المخاطر عن القروض

حددت المخصصات طبقاً لمبادئ تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي عدده 91-24 و 99-04 و 2001-04 و 2001-12 بتطبيق نسبة مخصص الصنف على قيمة الالتزام المتبقي بعد خصم تقييم الضمانات المتوفرة عن كل حريف.

كما أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 01 لسنة 2023 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخصم من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1).

كما جاء في منشور البنك المركزي عدد 21 لسنة 2013، أنّ البنوك التي لها ديون متعثرة ومشكوك في استرجاعها والتي تجاوزت آجال تسديدها المقررة بمدة تتراوح بين 3 و 5 سنوات، عليها رصد مخصصات بنسبة 40 % من المخاطر الصافية لهذه الديون وبـ 70 % بالنسبة للديون التي تجاوزت آجال تسديدها مدة تتراوح بين 5 و 7 سنوات وبنسبة 100 % بالنسبة للديون التي تجاوزت 8 سنوات أو أكثر آجال تسديدها. وقد تم تعريف أصناف الديون من قبل البنك المركزي التونسي كما يلي:

الصنف أ: الديون العادية (ACTIFS COURANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها بصفة كلية ومؤكدة في آجالها. ويتّصف الحرفاء الذين لهم ديون من هذا الصنف بـ:

➤ وضعيّة ماليّة متوازنة مدعّمة بوثائق محاسبية مصادق عليها ووضعيات محاسبية مؤقتة لا يتجاوز إعداده 3 أشهر.

➤ تطابق القروض المتحصّل عليها مع الحاجيات الفعلية للمشروع وقدرته على تسديد ديونه.

👉 نسبة المخصصات عن الديون العادية: 0 %

الصنف ب: الديون المصنّفة (ACTIFS CLASSES)

① الصنف ب 1: الديون التي تستوجب متابعة خاصة

(ACTIFS NECESSITANT UN SUIVI PARTICULIER)

وهي الديون التي يكون استخلاصها بصفة كلية وفي أجل مؤكّد. وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعمل في قطاع اقتصادي يشهد صعوبات، أو ذات وضعيّة ماليّة تشهد تقهقرا. وبالرغم من ذلك تبقى هذه المشاريع قادرة على تسديد ديونها دون اللّجوء بصفة مباشرة إلى الاقتراض التكميلي.

نسبة المخصصات على الصنف ب 1: 0 %

② الصنف ب 2: الديون غير المؤكدة: (ACTIFS INCERTAINS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها الكلي غير مؤكد في الآجال وتتصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنها تعاني من صعوبات مالية تهدد بقاءها واستمراريتها وهو ما يستوجب القيام بعملية إعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها المالية.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بذمة هذه المشاريع ديون غير مسددة حلّ أجلها منذ ما بين 90 و180 يوما.

نسبة المخصصات على الصنف ب 2: 20 %

③ الصنف ب 3: الديون المتعثرة: (ACTIFS PREOCCUPANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها مهددا والتي يمكن أن ينجّر عنها خسائر للبنوك مما يستوجب تدخّل هذه الأخيرة بصفة ناجعة للحدّ منها.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بذمة هذه المشاريع ديون غير مسددة حلّ أجلها منذ ما بين 180 و360 يوما والتي قد يستوجب استخلاصها اللجوء إلى النزاعات.

نسبة المخصصات على الصنف ب 3: 50 %

④ الصنف ب 4: الديون المشكوك فيها: (ACTIFS COMPROMIS)

وهي الديون التي لها نفس خاصيات الصنف ب 3 والتي حلّ أجلها منذ أكثر من 360 يوما.

نسبة المخصصات على الصنف ب 4: 100 %

⑤ الصنف ب 5: الديون المحالة على النزاعات

وهي الديون التي تمت إحالتها على النزاعات.

نسبة المخصصات على الصنف ب 5: 100 %

تتمثل الضمانات التي أخذت بعين الاعتبار في:

- الضمانات المقدمة من قبل الدولة
- الضمانات المقدمة من قبل البنوك
- الأصول المالية المرصودة للغرض
- الودائع في حسابات الضمان
- الرهون المسجلة

- قيمة المعدات التي تم اقتناؤها في إطار عقود الإيجار المالي

تتلخص طرق تقييم الضمانات المعترف بها بالنسبة لأهم قطاعات النشاط كما يلي:

- ✓ تحتسب قيمة الرهن بالنسبة للمشاريع السياحية باعتبار صنف النزل و طاقة استيعابه وكلفة السرير. وتعدل القيمة بتطبيق نسبة استهلاك حسب أقدمية المشروع و حصة المصرف في تمويله.
- ✓ تحتسب قيمة الضمان بالنسبة للقطاعات الأخرى على أساس تقييم مستقل داخلي أو خارجي وحسب حصة المصرف في تمويل المشروع.

✓ يتم تقييم قيمة الضمان المتمثل في المعدات التي تم اقتناؤها في إطار الإيجار المالي كما يلي:

- المعدات العادية: تطبيق انخفاض بـ 20 % سنويا على سعر الشراء.
- المعدات الخاصة: تطبيق انخفاض بـ 40 % سنويا على سعر الشراء.
- العقارات: تطبيق انخفاض بـ 5 % سنويا على سعر الشراء.

وتطبق نسبة المخصص المستوجب عن كل صنف على الالتزام الصافي بعد خصم قيمة الضمان والفوائد المؤجلة من مجموع الالتزام الأصلي.

2.4.2 - مخصصات عن محفظة السندات

يتم تقييم السندات التجارية حسب أسعارها ببورصة الأوراق المالية في تاريخ ختم الميزانية إذا كانت الشركات المتعلقة بها مدرجة بالبورصة أو بأسعارها الفعلية على السوق. وينجر عن وجود نقص في قيمتها تكوين مخصص يعادل الانخفاض المسجل وفي صورة وجود قيمة زائدة، فهي لا تسجل ضمن الإيرادات.

يقع تقييم محفظة الاستثمار وفقا لسعر الأسهم بالبورصة إذا كانت شركاتها مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس أو حسب قيمتها المحاسبية التي يتم احتسابها على أساس القوائم المالية الأخيرة المتوفرة لدى المصرف بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة. ويقع تغطية انخفاض قيمة هذه الأسهم عن طريق المخصصات.

2-5: معالجة الأصول الثابتة:

تسجل الأصول الثابتة بكلفة الشراء ويعتمد المصرف طريقة الاستهلاك القار حسب النسب التالية:

- البناءات 2.5 % و 5 %
- أثاث ومعدات المكاتب 10 %
- تجهيزات وتهيئة 10 %
- معدات نقل 20 %
- برامج ومعدات معلوماتية 10% و 33 %

2-6: نظام المحاسبة متعددة العملات:

يعتمد البنك على نظام المحاسبة المتعددة العملات طبقا لما جاء بمعيار المحاسبة رقم 23 المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية. ويقوم المصرف بتحويل المصروفات والإيرادات المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ تسجيلها محاسبيا.

عند نهاية كل فترة محاسبية، يتم تحويل عناصر الأصول والخصوم باعتماد أسعار الصرف المصرح بها من قبل البنك المركزي التونسي في تاريخ ختم القوائم المالية وتسجيل الأرباح والخسائر المتعلقة بأوضاع الصرف محاسبيا طبقا لما جاء بالنظام المحاسبي.

الإيضاح الثالث: الأحداث الهامة

1-3: إحالة قسط من الديون المصنفة

تمت في موفى سنة 2023 و بقرار من مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 20 سبتمبر 2023، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى شركة "العربية للاستخلاص". ويمكن تلخيص عمليات الإحالة كالآتي:

إجمالي الديون المحالة من ضمن الأصول المصنفة ب 5:	19 160 006
الفوائد المؤجلة	-6 221 090
المخصصات	-12 938 916

إيضاحات حول الموازنة

1 - الأصول :

أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي:

بلغ رصيد هذا البند 63.465.029 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 31.213.045 دينار في 31 ديسمبر 2022، وهو كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023		
6 429 301	15 158 306	1-1	نقدية بالخرينة
24 783 744	48 306 723	2-1	أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرينة العامة للبلاد التونسية
31 213 045	63 465 029		المجموع

أصل 1.1: نقدية بالخرينة:

تتمثل النقدية بالخرينة بتاريخ 31 ديسمبر 2023 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2022، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
91	176 751	الدولار الكندي
2 609 075	6 847 744	الأورو
2 625 715	4 544 242	الدينار التونسي
44 667	538 792	الفرنك السويسري
481	34 544	الجنيه الاسترليني
1 149 272	2 396 314	الدولار الأمريكي
-	64 870	الريال القطري
-	555 049	الدرهم الإماراتي
6 429 301	15 158 306	المجموع

أصل 2.1: أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرينة العامة للبلاد التونسية:
ينقسم هذا البند كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
24 783 740	48 306 719	البنك المركزي التونسي
4	4	مركز الصكوك البريدية
24 783 744	48 306 723	المجموع

أصل 2: ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية:

بلغ رصيد هذا البند 423.086.886 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 136.178.164 دينار في 31 ديسمبر 2022 تفاصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023		
4 053	4 020	1-2	حساباتنا لدى البنوك المحلية
26 867 944	97 105 568		حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية
26 871 997	97 109 588		حسابات المصرف لدى البنوك
895	1 100		مستحقات على المؤسسات المالية
109 305 272	325 976 198	2-2	توظيفات لدى البنوك
136 178 164	423 086 886		المجموع العام

أصل 1-2: البنوك المحلية:

بلغت حساباتنا بالدينار التونسي لدى البنوك المحلية ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
2 731	2 699	البنك العربي لتونس
1 322	1 321	بنك الأمان
4 053	4 020	المجموع العام

أصل 2-2: توظيفات لدى البنوك:

تتمثل التوظيفات لدى البنوك بتاريخ 31 ديسمبر 2023 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2022، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
-	98 344 000	البنك المركزي التونسي بالدولار الأمريكي
-	13 587 400	البنك المركزي التونسي بالأورو
-	5 489 663	البنك المركزي التونسي بالفرنك السويسري
-	602 732	البنك المركزي التونسي بالدولار الكندي
-	15 366 250	بنك تونس العالمي بالدولار الأمريكي
14 763 150	16 984 250	بنك تونس العالمي بالأورو
-	15 000 000	البنك الوطني الفلاحي بالدينار التونسي
62 770 800	107 256 425	بنك البركة بالدولار الأمريكي
6 561 400	33 968 500	المصرف الليبي الخارجي بالأورو
7 692 500	9 219 750	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
3 280 700	-	مصرف اليوفاي روما بالأورو
12 308 000	-	مصرف اليوفاي روما بالدولار الأمريكي
1 640 350	9 001 653	بنك المؤسسة العربية المصرفية ميلانو بالأورو
288 372	1 155 575	حسابات مرتبطة بالتوظيفات
109 305 272	325 976 198	المجموع

وتنقسم المستحقات على المؤسسات البنكية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2023، كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	التوظيفات
279 096 758	مستحقات على المؤسسات البنكية لغاية 3 أشهر
46 879 440	مستحقات على المؤسسات البنكية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
325 976 198	المجموع

أصل 3: مستحقات على الحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 532.139.303 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 377.302.891 دينار في 31 ديسمبر 2022، تفصيله كآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023		
57 007 531	50 430 101		أرصدة مدينة للحرفاء
500 072 529	656 094 549	1-3	مساعدات أخرى للحرفاء
557 080 060	706 524 650		المجموع الخام
-62 299 640	-62 541 789		فوائد مؤجلة
-109 581 086	-100 232 378	2-3	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
-7 896 443	-11 611 180	3-3	مخصصات جماعية
377 302 891	532 139 303		المجموع الصافي

أصل 3-1: مساعدات أخرى للحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 656.094.549 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 500.072.529 دينار في 31 ديسمبر 2022، تفصيله كآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023		
325 389 474	496 439 556	1-1-3	قروض للحرفاء
72 233 503	50 766 386	2-1-3	مستحقات غير مسددة
102 449 552	108 888 607		قروض في النزاعات
500 072 529	656 094 549		المجموع

أصل 3-1-1: قروض للحرفاء:

يشتمل هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
187 204 852	297 288 321	تمويل عمليات تجارية
55 515 223	124 495 820	محفظة قروض التمويل
81 191 295	68 845 642	جدولة قروض
1 331 104	5 662 773	قروض الإيجار المالي (1)
147 000	147 000	حساب جاري للشركاء
325 389 474	496 439 556	المجموع

(1) بعد خصم الاستهلاكات.

أصل 3-1-2: مستحقات غير مسددة:

بلغت مستحقات البنك غير المسددة 50.766.386 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 72.233.503 دينار في 31 ديسمبر 2022، وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
18 920 748	12 650 976	قروض غير مسددة على عمليات تجارية
40 626 437	29 569 216	قروض غير مسددة أصلا
12 547 890	8 464 036	فوائد غير مسددة على القروض
138 428	82 158	قروض غير مسددة على الإيجار المالي
72 233 503	50 766 386	المجموع

أصل 3-2: مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات جماعية:

يتمثل تطور مخصصات الديون خلال سنة 2023 فيما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2022	117 477 529
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	109 581 086
مخصصات جماعية	7 896 443
المخصصات المرصدة الصافية خلال سنة 2023	-5 633 971
المخصصات الفردية والإضافية المرصدة خلال السنة:	8 490 897
استرجاع مخصصات فردية وإضافية على مستحقات خلال السنة:	-4 900 689
استرجاع مخصصات على مستحقات تم التفريط فيها لشركة الاستخلاص:	-12 938 916
المخصصات الجماعية خلال السنة:	3 714 737
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2023	111 843 558
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	100 232 378
مخصصات جماعية	11 611 180

أصل 4: محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الاستثمار بعد خصم المخصصات 302.195.732 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 108.525.788 دينار عند ختم سنة 2022. تتجزأ محفظة الاستثمار كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	ديسمبر 2023	الرصيد
مساهمات وأرباح مرتبطة	39 468 204	40 597 692
حساب جاري للشركاء وسندات رفاعية	263 870 811	69 845 198
المجموع	303 339 015	110 442 890
مخصصات وفوائد مؤجلة على المساهمات	-1 143 283	-1 917 102
الرصيد بعد خصم المخصصات	302 195 732	108 525 788

يتمثل تطور محفظة الاستثمار خلال سنة 2023 فيما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2022	110 442 890
فارق في السندات الرفاعية	183 935 025
فارق/ الفوائد المرتبطة بالسندات الرفاعية	8 961 100
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2023	303 339 015

تحتوي محفظة الاستثمار على:

- مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قدره 29 254 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" يدار من قبل المساهمين في رأس مال البنك وهم من يتولى الحضور في الجلسات العامة والمستفيدون من أرباح البنك. مع العلم بأن مساعي متقدمة تبذل من قبل المساهمين (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) لتسوية هذه الوضعية وفصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة استراتيجية لتطوير النشاط.

- سندات حكومية وسندات رقابية

تعرض قائمة المساهمات وقيمة المخصصات المتعلقة بها بالجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

المشروع	القيمة الإسمية المكتتبة	القيمة المدفوعة للمساهمة	القيمة غير المحررة للمساهمة	مخصصات وفوائد مؤجلة
شركة تونس للطرق السيارة	500 000	500 000	-	21 848
شركة معرض قابس الدولي	50 000	50 000	-	12 244
دار المصرفي	125 888	125 888	-	57 402
شركة الاستثمار بالشمال الغربي SODINO	600 000	600 000	-	296 478
شركة لافيكو تونس	4 544 303	4 544 303	-	-
شركة SIBTEL	47 728	47 728	-	-
مصرف شمال إفريقيا الدولي	29 253 955	29 253 955	-	-
الشركة المغاربية للبعث العقاري	640 000	640 000	-	286 693
شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين SODEK	100 000	100 000	-	83 618
المصحة الدولية بقرطاج	385 000	385 000	-	385 000
شركة كاب أنفست سيكار	500 080	500 080	-	-
العربية للاستخلاص	2 700 000	2 700 000	-	0
الشركة التونسية للضمان	20 000	20 000	-	-
المجمع البنكي	1 250	1 250	-	-
المجموع العام	39 468 204	39 468 204	0	1 143 283

أصل 5: الأصول الثابتة:

بلغت الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاكات والمخصصات 46.432.340 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 46.930.417 دينار في 31 ديسمبر 2022. ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022
أصول غير مادية		
برامج معلوماتية	12 172 446	11 845 328
استهلاكات	-11 353 601	-10 049 803
الأصول غير المادية	818 845	1 795 525
أصول مادية		
أصول في طور التهيئة	2 580 323	945 252
أصول ثابتة بغرض المتاجرة	12 296 337	12 451 757
أراضي مبنية	1 283 062	1 283 062
بنايات	29 064 591	29 032 275
تهيئة	12 354 915	12 315 797
أثاث ومعدات المكاتب	8 869 836	7 803 715
وسائل النقل	1 114 182	865 099
القيمة الخام للأصول المادية	67 563 246	64 696 957
استهلاكات		
تهيئة	-8 158 562	-7 137 870
أثاث ومعدات المكاتب	-7 038 325	-6 550 590
وسائل النقل	-882 288	-864 201
بنايات	-5 870 576	-5 009 404
مجموع الاستهلاكات	-21 949 751	-19 562 065
صافي الأصول المادية	45 613 495	45 134 892
المجموع الصافي للأصول الثابتة	46 432 340	46 930 417

وتتلخص التغييرات المسجلة ضمن بند الأصول الثابتة كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	القيمة الخام	الاستهلاكات والمخصصات	القيمة الصافية
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2022	76 542 285	-29 611 868	46 930 417
اقتناءات وتفويت خلال سنة 2022	3 193 407	-	3 193 407
استهلاكات السنة المحاسبية	0	- 3 691 484	-3 691 484
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2023	79 735 692	-33 303 352	46 432 340

أصل 6: الأصول الأخرى:

بلغ رصيد هذا البند 45.733.452 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 17.888.917 دينار في 31 ديسمبر 2022 وهو كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023		
1 360 873	2 671 287	1-6	حساب الدولة للأداءات
10 147 185	28 347 802		صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب الربط
5 049 802	12 617 296		مدينون مختلفون
731 202	1 495 197		أعباء مسجلة مسبقا وإيرادات للتحصيل
649 855	651 870		قروض وتسبيقات للموظفين
-50 000	-50 000		مخصصات
17 888 917	45 733 452		المجموع

أصل 1-6: حساب الدولة للأداءات:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
479 758	1 468 510	الأداء على القيمة المضافة القابل للطرح على المشتريات
881 115	1 202 777	حساب الخصم من المورد والأقساط الاحتياطية
1 360 873	2 671 287	المجموع

2. الخصوم:

خصم 2: إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023		
40 800 276	48 513 977		حسابات المراسلين والمؤسسات المالية تحت الطلب
36 193 000	73 621 285	1-2	ودائع البنوك لأجل
150 500 000	354 853 000	2-2	افتراضات من البنوك
1 551 269	4 079 818		الديون المرتبطة
229 044 545	481 068 080		المجموع

1.2 : ودائع البنوك لأجل :

تتمثل ودائع البنوك لأجل في 31 ديسمبر 2023 كآآي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
بنك تونس العالمي بالدينار	10 000 000
المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي	32 269 125
مصرف الخليج الأول الليبي بالدولار الأمريكي	1 843 950
مصرف الخليج الأول الليبي بالدينار	2 000 000
مصرف الخليج الأول الليبي بالأورو	2 038 110
بنك الأمان للتجارة والإستثمار بالدولار الأمريكي	3 073 250
بنك الأمان للتجارة والإستثمار بالأورو	3 396 850
مصرف الوحدة بالدينار	4 000 000
مصرف شمال إفريقيا الدولي-تونس بالدينار	5 000 000
بنك اليوباف الدولي-تونس بالدينار	10 000 000
المجموع	73 621 285

2.2: الإقتراضات من البنوك:

تتمثل الإقتراضات من البنوك في 31 ديسمبر 2023 كآآي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
الاقتراضات من البنوك والمؤسسات المالية	
بنك البركة	107 000 000
بنك الإسكان	6 500 000
بنك الأمان	25 250 000
البنك العربي لتونس	26 500 000
بنك تونس العربي الدولي	260 000
بنك قطر الوطني	14 000 000
FCP SMART EQUILIBRE	1 200 000
SICAV PLUS FIDELITY	4 000 000
DEVELOPER MCPROPERTIES-THE	1 143 000
الاقتراضات من السوق النقدية	
البنك المركزي التونسي	169 000 000
المجموع	354 853 000

وتنقسم الإقتراضات من المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2023 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيان	الرصيد
اقتراضات من المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر	307 853 000
اقتراضات من المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	47 000 000
المجموع	354 853 000

خصم 3: ودائع الحرفاء:

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 918.202.198 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 490.881.325 دينار في 31 ديسمبر 2022 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيان		الرصيد
		ديسمبر 2023
		ديسمبر 2022
ودائع عند الطلب		596 220 382
حسابات الحرفاء بالدينار التونسي	179 029 857	93 599 353
حسابات الحرفاء بالعملة الأجنبية	410 843 754	190 546 689
حسابات الحرفاء بالدينار القابل للتحويل	6 346 771	2 600 273
ودائع وأموال أخرى للحرفاء		35 498 013
حسابات الادخار	44 600 280	38 564 230
ودائع الحرفاء لأجل	127 723 167	94 188 324
توظيفات لأكثر من 3 أشهر	127 723 167	94 188 324
شهادات الإيداع ورقاع الصندوق		110 763 000
الديون المرتبطة	3 397 356	1 363 026
المجموع	918 202 198	490 881 325

وتنقسم ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2023 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيان	الرصيد
ودائع وأموال الحرفاء لغاية 3 أشهر	785 869 428
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	129 601 085
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	2 731 685
المجموع	918 202 198

خصم 4: اقتراضات وموارد خصوصية

بلغت الإقتراضات والموارد الخصوصية 0 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 941.585 دينار في 31 ديسمبر 2022، مسجلا بذلك تراجعاً بـ 941.585 دينار. وهذا راجع بالأساس إلى التسديد الكلي لقرض بناء المقر الجديد للبنك.

خصم 5: خصوم أخرى

بلغت الخصوم الأخرى 73.631.517 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 38.972.638 دينار في 31 ديسمبر 2022 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
7 102 085	8 110 871	مدخرات للخصوم والأعباء
24 310 528	58 130 611	حسابات مرتقبة وحسابات التسوية
18 307 144	51 509 651	صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب تسوية الصرف
266 269	241 367	حساب الضمانات على التزامات بالتوقيع في النزاعات
5 737 115	6 379 593	مصرفات للدفع وإيرادات مسبقة
3 158 636	1 574 178	دائنون مختلفون
4 401 389	5 815 856	غير ذلك
2 913 583	4 265 355	حساب الدولة للأداءات
1 487 806	1 550 501	مخصصات على إجازات للدفع
38 972 638	73 631 517	المجموع

3. الأموال الذاتية:

بلغ مجموع الأموال الذاتية -59.849.053 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل -41.800.871 دينار في 31 ديسمبر 2022 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023		
100 000 000	100 000 000	مال ذاتي 1	رأس المال
2 889 829	2 889 829	مال ذاتي 2	احتياطي قانوني
6 216 509	6 216 509		احتياطي ذو نظام خاص
-85 644 172	-150 907 209		نتائج مؤجلة
23 462 166	-41 800 871		مجموع الأموال الذاتية قبل نتيجة السنة المحاسبية
-65 263 037	-18 048 182		نتيجة السنة المحاسبية
-41 800 871	-59 849 053		مجموع الأموال الذاتية

مال ذاتي 1: رأس المال

حدد رأس المال الأصلي للبنك بمائة مليون دينار، وقع التخفيض فيه بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 وذلك لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003. هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس المال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة. ونتيجة لذلك، أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار

مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار. ليصبح قدره مائة مليون دينار وتتلخص هيكلته في الجدول التالي:

النسبة	عدد الأسهم	المساهمون
50%	500 000	المساهم التونسي
24%	237 496	الدولة التونسية
26%	262 470	الصندوق القومي للضمان الاجتماعي
0%	34	مساهمون آخرون
50%	500 000	المساهم الليبي
50%	500 000	المصرف الليبي الخارجي
100%	1 000 000	المجموع

مال ذاتي 2: احتياطات

تطورت الاحتياطات كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
2 889 829	2 889 829	احتياطي قانوني
6 216 509	6 216 509	احتياطي ذو نظام خاص
9 106 338	9 106 338	المجموع

تطور الأموال الذاتية يتلخص في الجدول التالي

الوحدة: دينار تونسي

المجموع	نتيجة السنة المحاسبية	نتائج مؤجلة	أموال ذاتية أخرى	احتياطي الصندوق الاجتماعي	احتياطي اجباري	احتياطي قانوني	رأس المال	البيانات
-41 800 871	-65 263 037	-85 644 172	0	0	6 216 509	2 889 829	100 000 000	الرصيد بتاريخ 2022/12/31
								تخصيص نتائج سنة 2022
0	65 263 037	-65 263 037						خسائر مرحلة 2022
-18 048 182	-18 048 182							نتائج السنة المحاسبية 2023
-59 849 053	-18 048 182	-150 907 209	0	0	6 216 509	2 889 829	100 000 000	الرصيد بتاريخ 2023/12/31

إيضاحات حول جدول التعهدات خارج الموازنة

تعهد 1: ضمانات وكفالات مقدمة:

يحتوي هذا البند على التعهدات خارج الموازنة التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
36 906 061	41 093 669	ضمانات وخطابات الضمان وكفالات
36 906 061	41 093 669	المجموع

تعهد 2: اعتمادات مستنديه:

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
10 312 421	5 931 263	اعتمادات التوريد
114 235 206	135 523 945	اعتمادات التصدير
124 547 627	141 455 208	المجموع

تعهد 3: تعهدات التمويل المقدمة:

بلغ مجموع هذه التعهدات 128.993.755 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2023 وتتعلق بتعهدات المصرف المتعلقة بالقروض المسندة للحرفاء وغير المدفوعة.

تعهد 4: ضمانات مقبولة:

يحتوي هذا البند على الضمانات العينية والضمانات الشخصية والتعهدات الأخرى المقبولة من الحرفاء لضمان اعتمادات ممنوحة وتعهدات أخرى لفائدة الحرفاء والضمانات المقبولة من الدولة بعنوان اعتمادات وتعهدات تعاقد عليها البنك مع حرفائه وكذلك الضمانات المتحصل عليها من قبل مؤسسات التأمين والمؤسسات البنكية الأخرى والمؤسسات المالية وهي كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
14 873 420	16 780 588	الضمانات المقبولة من المؤسسات البنكية والمالية ومؤسسات التأمين
246 124 943	205 817 037	الضمانات المقبولة من الحرفاء
341 880	47 897 780	الضمانات المقبولة من الدولة
261 340 243	270 495 405	المجموع

إيضاحات حول قائمة النتائج

إ- إيرادات الاستغلال البنكي

إيراد 1: فوائد مستلمة وإيرادات أخرى:

بلغت الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة 48.984.837 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 28.857.735 دينار في 31 ديسمبر 2022 مسجلة بذلك زيادة قدرها 20.127.102 دينار أي بنسبة 69,75 % تفصيلها كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
3 729	6 321	فوائد حسابات المراسلين
2 211 867	10 096 693	إيرادات التوظيف
10 898 363	13 799 673	فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى
8 600 555	15 739 278	فوائد على القروض التجارية
2 336 361	4 496 567	فوائد على عمليات التجارة الخارجية
4 573 061	4 483 553	فوائد مدينة على حسابات الحرفاء
233 799	362 752	إيرادات الإيجار المالي
28 857 735	48 984 837	المجموع

إيراد 2: عمولات دائنة:

تحتوي هذه الإيرادات بالأساس على مختلف عمولات الضمانات المقدمة (فتح وتعزيز الاعتمادات، أوراق الخزينة) وقد بلغ مجموع هذه الإيرادات 18.486.147 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 17.058.622 دينار في 31 ديسمبر 2022 مسجل ارتفاع بـ 1.427.525 دينار (نسبة 8,37 %) تفصيلها كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
77 469	220 666	عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى
7 451 688	7 809 363	عمولات على قروض وعمليات تجارية
587 485	837 122	عمولات على الالتزامات بالتوقيع
8 941 980	9 618 996	عمولات على عمليات التجارة الخارجية
17 058 622	18 486 147	المجموع

إيراد 3: أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

بلغت هذه الإيرادات 3.491.718 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 3.194.773 دينار في 31 ديسمبر 2022 مسجلة ارتفاع بـ 296.945 دينار وتعلق هذه الإيرادات بالأساس بأرباح الصرف.

إيراد 4: أرباح محفظة الاستثمار

بلغت هذه الإيرادات 15.041.346 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 1.926.184 دينار في 31 ديسمبر 2022 مسجلة ارتفاع بـ 13.115.162 دينار وتتكون أساسا من أرباح السندات الرقاعية وعمليات المقايضة.

II - أعباء الاستغلال البنكي

عبء 1: فوائد مدينة وأعباء مماثلة:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
11 724 209	27 954 912	فوائد على افتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين
12 866 422	21 345 719	فوائد على ودائع الحرفاء
243 362	25 166	فوائد على الافتراضات والموارد الخصوصية
84 973	0	أعباء أخرى
24 918 966	49 325 797	المجموع

عبء 2: عمولات مدينة:

تتمثل هذه الأعباء في العمولات التي يتحملها المصرف مقابل الخدمات المقدمة من طرف الغير ومن بينهم المؤسسات البنكية. وقد بلغت 1.069.067 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 453.600 دينار في 31 ديسمبر 2022 مسجلة ارتفاعا بـ 615.467 دينار.

عبء 3: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم:

يحتوي هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
-46 471 290	-7 309 408	مخصصات المدخرات على مستحقات الحرفاء
4 389 776	3 719 199	استرجاع مخصصات سابقة على مستحقات الحرفاء
-4 956 302	-1 864 516	مخصصات وخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء
-1 274 878	-3 350 060	خسائر على مستحقات تم التفريط فيها
-2 380 102	-3 714 737	مخصصات جماعية
-4 885 603	-19 160 006	خسائر على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
1 805 762	6 221 090	استرجاع فوائد مؤجلة على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
3 079 841	12 938 916	استرجاع مخصصات على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
-50 692 796	-12 519 522	المجموع

عبء 4: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار:

يشتمل هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
-119 577	-264 612	مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار
47 961	182 231	استرجاع مخصصات سابقة على محفظة الاستثمار
-71 616	-82 381	المجموع

عبء 5: مصاريف الأعوان:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
19 074 972	21 446 953	أجور ورواتب
4 244 455	4 793 969	أعباء اجتماعية
84 573	132 258	تربصات التكوين
23 404 000	26 373 180	المجموع

عبء 6: أعباء الاستغلال العامة:

يحتوي بند أعباء الاستغلال العامة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
300 604	46 937	طباعة وتزويدات المكاتب
228 588	228 102	مصاريف المجالس والجمعيات
359 375	488 924	بدل الحضور
909 686	860 813	مصاريف الهاتف والبريد
1 692 274	2 399 049	الضرائب والمعالييم
20 301	81 839	مصاريف مهمات
101 265	126 392	مصاريف الضيافة
29 826	70 448	جرائد ومجلات وتوثيق
95 601	97 857	تنقلات وأسفار
221 429	240 716	منح التأمين
518 186	486 980	ماء وكهرباء وتزويدات أخرى
190 057	107 919	دعاية وإعلان
1 840 454	1 681 586	خدمات وأتعاب
2 204 272	2 756 915	صيانة وتصليح
155 000	200 000	مساهمة في ودادية البنك
730 153	73 913	اشتراكات وإعانات
855 725	947 669	مصاريف الإيجار ومصاريف أخرى
10 452 796	10 896 059	المجموع

عبء 7: رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة:

يحتوي بند رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
3 667 247	3 706 929	مخصصات استهلاكات لأصول الثابتة
3 667 247	3 706 929	المجموع

عبء 8: الضريبة على الشركات:

وقع احتساب الأداء على الشركات على أساس الضريبة الدنيا المستوجبة والتي لا يمكن أن تقلّ عن مبلغ يساوي 0.2 بالمائة من رقم المعاملات الخام.

وقد بلغت قيمة الضريبة على الشركات 179.145 دينارا في 31 ديسمبر 2023 مقابل 108.495 دينار في 31 ديسمبر 2022.

إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية

إيضاح 1: السيولة أو ما يعادلها:

يمكن تحليل السيولة أو ما يعادلها ضمن الجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
31 213 045	63 465 029	خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
136 178 164	423 086 886	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
-40 418 331	-117 765 197	ودائع المراسلين الأجانب
-188 626 214	-363 302 883	ودائع واقتراضات البنوك
-61 653 336	5 483 835	السيولة وما يعادلها في نهاية السنة

إيضاح 1-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
-65 263 037	-18 048 182	النتيجة الصافية:
54 431 659	16 308 832	التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات
		الفوارق الحاصلة:
-1 398	0	ودائع / سحبوات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى
-5 880 444	427 320 873	ودائع الحرفاء
9 877 068	-167 355 934	قروض للحرفاء
5 283 552	-27 844 535	أصول أخرى
7 203 844	34 658 879	خصوم أخرى
5 651 244	265 039 933	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال

إيضاح 2-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
-54 538 404	-193 752 325	إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
-1 448 729	-3 208 852	إقتناء / تفويت في أصول ثابتة
-55 987 133	-196 961 177	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار

إيضاح 1-3: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	
-5 994 721	-941 585	ارتفاع / انخفاض الإقتراضات والموارد الخصوصية
-5 994 721	-941 585	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل

إيضاحات حول العمليات بين الأطراف المرتبطة

تتكون مجموعة "البنك التونسي الليبي" من عدة شركات مختصة في مجالات متكاملة:

- البنك التونسي الليبي
- الشركة العربية للاستخلاص
- شركة كاب أنفست سيكار
- شركة لبتييس للإستشارات
- وشركة لبتييس للتصرف في المحافظ المالية.

إيضاح 1: العمليات بين الأطراف المرتبطة خلال السنوات السابقة:

✓ اتفاقية بين "البنك التونسي الليبي" و"كاب أنفست سيكار" تقوم بمقتضاها "كاب أنفست سيكار" بالتصرف في مساهمات "البنك التونسي الليبي" مقابل 5 000 دينار في السنة.

✓ أبرم البنك عقد تسويغ محل إداري مع الشركة "العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات ابتداء من 2018/01/01 إلى 2020/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة ويشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. ويخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنوياً بداية من 01 جانفي 2019 واعتمادا على اخر معين كراء معمول به بين الطرفين. وقع الغاء هذا العقد بتاريخ 2020/01/10 وتعويضه بمبلغ خام قدره 1000 دينار للسنة الواحدة.

✓ تمت في موفى سنة 2011 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 28 ديسمبر 2011، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص، وقد بلغت القيمة الخام للديون المحالة 5.698.418 دينار وهي مغطاة كليا بالمدخرات والفوائد المؤجلة. وتم هذا التفويت مقابل 1.342.921 دينار.

✓ تمت في موفى سنة 2020 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 09 سبتمبر 2020، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص، وقد بلغت القيمة الخام للديون المحالة 9.504.423 دينار وهي مغطاة كليا بالمدخرات والفوائد المؤجلة. وتم هذا التفويت مقابل 13 دينار.

✓ تم في موفى سنة 2022 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 15 جوان 2022، ترخيص إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص تتمثل في 31 ملف قيمتها الخام 4.177.799 دينار وهي مغطاة كليا بالمدخرات والفوائد المؤجلة. وقد تم إمضاء عقد في الغرض بتاريخ 30 نوفمبر 2022 تم بموجبه الاتفاق بين الطرفين على إحالة تلك الديون مع ما يترتب عنها من مصاريف وفوائض. وقد بلغت قيمة الديون المحالة فعليا إلى الشركة العربية للاستخلاص 4.885.603 دينار.

إيضاح 2: العمليات بين الأطراف المرتبطة خلال السنة الحالية:

✓ بقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 28 سبتمبر 2023 تم إبرام اتفاق مع الشركة العربية للاستخلاص بتاريخ 2024/01/09 يقضي بإحالة ديون بقيمة جملية تقدر بـ 19 160 006 دينار تتمثل في 61 ملف بمقابل مادي رمزي قدره الجملي 61 ديناراً، أي 1 دينار للملف الواحد. وقد تم تسجيل عملية إحالة الديون في القوائم لسنة 2023 استناداً للعقد التكميلي المبرم بتاريخ 07 مارس 2024 والذي بموجبه تسري فاعلية اتفاقية الإحالة بداية من تاريخ 31 ديسمبر 2023 مع العلم أن الملفات المتعلقة بعملية إحالة هذه الديون في طور تسليمها مادياً: عقود، رهنية، اعلام حرفاء، اشهار ... الخ.

✓ بقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 30 جوان 2021 تم إبرام اتفاق مع الشركة العربية للاستخلاص بتاريخ 15 نوفمبر 2023 يقضي بفسخ جزئي للعقد المبرم في سنة 2005 المتمثل في إحالة بعض ملفات. بمقتضى هذا الفسخ الجزئي تم الرجوع في إحالة دين شركة الفضاء المتوسطي للجلود المقدّر بمبلغ 686 256 دينار. لم تسجل هذه العملية في القوائم المالية لسنة 2023 استناداً للعقد التكميلي المبرم بتاريخ 07 مارس 2024 والذي بموجبه تسري فاعلية اتفاقية الفسخ بداية من تاريخ 01 جانفي 2024.

✓ تم خلال سنة 2023 إبرام اتفاق مع الشركة العربية للاستخلاص اقتنت بموجبه هذه الأخيرة سيارة من نوع CADY بواسطة قرض ايجار مالي من البنك التونسي الليبي مع ابقائها على ذمة البنك مقابل معلوم تأجير يحدد لاحقاً حسب قرار مجلس إدارة الشركة العربية للاستخلاص المنعقد في 22 جوان 2023. بلغت مستحقات البنك بعنوان عقد الإيجار المالي في موفى سنة 2023 مبلغاً جملياً قدره 85 443 دينار ولم يتم تسجيل أي اعباء بعنوان كراء السيارة في سنة 2023.

✓ تم خلال سنة 2023 إبرام اتفاق مع شركة «كاب أنفست سيكار» اقتنت هذه الأخيرة بموجبه 6 مساهمات من البنك التونسي الليبي بمبلغ جملي قدره 6 دنانير 2021. لم يتم ترخيص هذه الاتفاقية مسبقاً من طرف مجلس الإدارة مع العلم أنها موضوع توصية صادرة عن لجنة المخاطر عدد 2021-02 المنعقدة في 30 مارس 2021 والتي تم اعتماد محضر اجتماعها بقرار من مجلس الإدارة المنعقد في 31 مارس 2021.

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية السنة المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2023

حضرات السادة المساهمين في البنك التونسي الليبي

1. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1-الرأي مع التحفظات

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندتها لنا جلستكم العامة، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التونسي الليبي والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2023، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية مجموع موازنة يبلغ 1 413 052 742 دينار تونسي ونتيجة محاسبية سلبية تبلغ 18 048 182 دينار تونسي.

في رأينا ما عدى النقاط المبينة اسفله، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبّر بصورة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، عن الوضعية المالية للبنك التونسي الليبي كما هي في 31 ديسمبر 2023 و عن نتيجة عملياته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

2-أساس الرأي مع تحفظات

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي الليبي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أنّ عناصر الإثبات التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا مع التحفظات الآتية ذكرها :

- أ- كما ورد بالإيضاح "أصل 4" تحتوي محفظة الإستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قيمته **29 254** ألف دينار تونسي. غير أن البنك لا يتمتع بالحقوق المنجزة عن ملكية الأسهم مثل الحضور في الجلسات العامة والإنتفاع بالعوائد السنوية المستمدة من أرباح البنك.
- ولا تستجيب المساهمة المذكورة لشروط الإقرار ضمن الأصول كما نصت عليها الفقرة 52 من الإطار المرجعي للمحاسبة المصادق عليه طبق الأمر عدد 2459 لسنة 1996 وخاصة إحتمال حصول البنك على منافع إقتصادية مستقبلية.
- ب- لم نتوصل بمحضر يوثق أعمال الجرد المادي للأصول الثابتة الراجعة للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2023 .

3- فقرة ملاحظة

4- دون التأثير على صحة الرأي المبدى، نرى من الصالح أن نلفت إنتباهكم للنقاط التالية :

- يحتوي بند « الأصول الأخرى » على حساب مدين بمبلغ 2.693 ألف دينار تمت تغطيته بالكامل بالمخصصات يتكون من مصاريف الصندوق الإجتماعي التي تم بذلها دون تمويل في غياب أرباح محققة كما ينص على ذلك النظام الأساسي.
- تم الإبقاء على ديون مستحقة على عميلين ضمن الديون التي تستحق متابعة خاصة بالرغم من عدم إستخلاص العديد من الاقساط في أجلها بسبب تأخر في إنجاز المشاريع ذات الصلة. وقد برر البنك هذا الإجراء بالتمشي المعتمد من طرف المجموعة البنكية التي قامت بتمويل المراحل السابقة من تلك المشاريع والمتمثل في مواصلة تمويل الأشغال المتبقية لغاية دخول تلك الاستثمارات حيز الإستغلال. هذا وقد بلغت المخاطر الخام على العميلين المذكورين مبلغاً

جملياً قدره 21.118 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2023 وتم تغطية تلك المخاطر بفوائد مؤجلة بمبلغ 8.359 ألف دينار بنفس التاريخ.

- تتضمن الأصول الثابتة للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2023 عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة بمبلغ دفترى قدره 12.296 ألف دينار. وقد تحصل البنك على تلك العقارات في إطار إستخلاص مستحقات على عميل وقد افضت تلك العملية إلى إسترجاع المخصصات المكونة بذلك العنوان خلال السنة المالية 2021. هذا و لم يقيم البنك بتسجيل هبوط في قيمة تلك العقارات على أساس تقرير تقييم خارجي تم إنجازه سنة 2022.

- تضم الأرصدة المحاسبية عوالق محاسبية دائنة ومدينة وفوارق وحسابات نزاعات مرتبطة جزئياً بنقائص تتعلق بإجراءات جمع وإدخال ومعالجة ومراقبة البيانات المحاسبية. وقد تم رصد مخصصات بمبلغ 500 ألف دينار خلال السنوات السابقة بهذا العنوان. لم يقيم البنك بتكوين مخصصات إضافية خلال السنة الحالية في انتظار إستكمال مشروع تحديث النظام المعلوماتي الذي شرع فيه حديثاً بهدف تلافي تلك النقائص و لم نتمكن من تقييم المخاطر الناتجة عن هذه الوضعية.

5- تقرير مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي. إن رأينا في القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقاً لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمّنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما إطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا إستناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

6- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك.

7- مسؤوليات مدقي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

▪ الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

▪ تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.

▪ التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهري حول قدرة البنك التونسي الليبي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.

▪ تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال ورزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1-فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من قانون 117-94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بقانون 2005-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليتها وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

بناء على مراجعتنا، لقد لاحظنا وجود نقائص واعددنا في الموضوع تقريراً يحتوي على عديد النقائص والإخلالات الجوهرية من بينها نقائص تخص النظام المعلوماتي ومكافحة غسيل الأموال والنزاعات التي بدأ البنك في متابعتها لتلافيها ويمثل التقرير المذكور جزءاً لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

2- مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملا بأحكام الفصل عدد 19 من الأمر عدد 2728 – 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، أجرينا المراجعات الخاصة بمطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن الشركة مع القوانين المعمول بها. تقع مسؤولية ضمان المطابقة لمتطلبات النصوص الجاري بها العمل على كاهل الإدارة.

واستناداً إلى ما رأيناه ضرورياً من أعمال تدقيق، لم نكتشف أي إخلال متعلق بمطابقة حسابات الشركة للقوانين الجاري بها العمل.

3- عدم إحترام البنك لنسبة الملاءة ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء

الأموال الذاتية الصافية للبنك التي تم احتسابها طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 2018-06 المؤرخ في 05 جوان 2018 سلبية في موفى سنة 2023 مما لا يسمح للبنك بإحترام نسبة كفاية رأس المال الدنيا الترتيبية المحددة بـ 10% وكذلك كافة مؤشرات الحذر الأخرى المرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية .

وبالتالي، فإن هذه الوضعية قد تعرض البنك إلى العقوبات المنصوص عليها بالقانون البنكي وبمناشير البنك المركزي التونسي بالإضافة إلى الخطايا المالية المستوجبة ويمكن أن يؤدي عدم ضخ أموال ذاتية إضافية كافية إلى تهديد إستمرارية نشاط البنك.

وفي هذا الإطار تمت دعوة جلسة عامة خارقة للعادة للإنعقاد يوم 10 ماي 2024 قصد التداول في الترفيع في رأس مال البنك مع العلم أنه تم الترخيص من طرف لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 سبتمبر 2023 للدولة التونسية و باقي الأطراف العمومية لمواكبة عملية الترفيع

في رأس المال بمبلغ قدره 152 مليون دينار في حدود الأفضلية الراجعة لكل منها وذلك بعد موافقة الجانب الليبي.

تونس في 25 افريل 2024

مكتب أورقا اوديت

منعم بن أحمد

مكتب سي بي أي تونس

محمد زياد الشاهد

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول الاتفاقيات المنظمة

(حسب الفصلين 200 و 475 من مجلة الشركات التجارية والفصل
62 من القانون عدد 48-2016)

للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2023

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي،

بصفتنا مراقبي حسابات البنك وعملا بأحكام الفصل 62 من القانون 48-2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض والفصول 200 وما بعده و 475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2023.

تنحصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وتسجيلها الصحيح في القوائم المالية. ليس من مهامنا البحث بصفة خاصة ومعمقة في إمكانية وجود مثل هذه الاتفاقيات أو العمليات ولكن إعلامكم وفقا للمعلومات المقدمة إلينا والتي نتحصل عليها عن طريق إجراءات التدقيق عن الخصائص والصيغ الأساسية لهذه الاتفاقيات دون إبداء رأينا حول فائدتها ووجود مبرر لها. ويرجع إليكم تقييم الفوائد الناجمة عن إبرام هذه الاتفاقيات وإنجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

1. العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقا :

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات قديمة أبرمت خلال السنوات الماضية مازالت سارية المفعول خلال السنة المالية المقفلة في 31 ديسمبر 2023 وتتمثل فيما يلي :

❖ تتمثل العمليات المنجزة خلال السنوات السابقة مع الأطراف المرتبطة بالبنك على معنى الفصل 43 من القانون عدد 48 لسنة 2016 فيما يلي :

(الوحدة : دينار تونسي)

الأطراف	العمليات	الرصيد في 31 ديسمبر 2023
شركات تابعة *	أرصدة مدينة للحرفاء	- 875
	ودائع الحرفاء عند الطلب	1 218 601
المصرف الليبي الخارجي	حساباتنا لدى المراسلين الأجانب	- 4 569 905
	وتسهيلات مصرفية	
	ودائع البنوك تحت الطلب	12 644
	قروض	-170 940
الدولة التونسية و المؤسسات العمومية **	مستحقات غير مسددة	-170 940
	ودائع عند الطلب	89 525
	تعهدات خارج الموازنة	-684 477
	قروض للحرفاء	- 47 852
أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص مرتبطين بهم ***	مستحقات غير مسددة	- 681
	أرصدة مدينة للحرفاء	- 6 864

* تتمثل في الشركة العربية للاستخلاص و كاب أنفست سيكار وشركة "لبتيس للإستشارات" وشركة "لبتيس للتصرف في الأصول"

** تتمثل في الدولة التونسية وبيهاش بنك (بنك الإسكان سابقاً) و البنك الوطني الفلاحي

*** لم يعد المستفيدون أعضاء في مجلس الإدارة بتاريخ 31 ديسمبر 2023

❖ تمت في موفى سنة 2011 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 28 ديسمبر 2011، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص , وقد بلغت القيمة الخام للديون المحالة 5.698.418 دينار وهي مغطاة كليا بالمدخرات والفوائد المؤجلة. وتم هذا التفويت مقابل 1.342.921 دينار.

❖ أبرم البنك اتفاقية مع « كاب أنفست سيكار » تقوم بمقتضاها بالتصرف في مساهمات البنك التونسي الليبي مقابل 5.000 دينار سنويا.

❖ تمت في موفى سنة 2020 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 09 سبتمبر 2020، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص , وقد بلغت القيمة الخام للديون المحالة 9.504.423 دينار وهي مغطاة كليا بالمدخرات والفوائد المؤجلة. وتم هذا التفويت مقابل 13 دينار.

❖ تم في موفى سنة 2022 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 15 جوان 2022، ترخيص إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة

العربية للاستخلاص تتمثل في 31 ملف قيمتها الخام 4 171 799 دينار وهي مغطاة كلياً بالمدخرات والفوائد المؤجلة. وقد تم إمضاء عقد في الغرض بتاريخ 30 نوفمبر 2022 تم بموجبه الإتفاق بين الطرفين على إحالة تلك الديون مع ما يترتب عنها من مصاريف وفوائض. وقد بلغت قيمة الديون المحالة فعلياً إلى الشركة العربية للاستخلاص 4 885 603 دينار.

❖ أبرم البنك عقد تسويق محل إداري مع الشركة "العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات إبتداءً من 2018/01/01 إلى 2020/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة ويشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. ويخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنوياً بداية من 01 جانفي 2019 واعتماداً على اخر معين كراء معمول به بين الطرفين. وقع الغاء هذا العقد بتاريخ 2020/01/01 وتعويضه بمبلغ خام قدره 1000 دينار للسنة الواحدة.

II. العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة خلال السنة الحالية :

❖ تتمثل العمليات المنجزة خلال السنة الحالية مع الأطراف المرتبطة بالبنك على معنى الفصل 43 من القانون عدد 48 لسنة 2016 فيما يلي :

(الوحدة : دينار تونسي)

الأطراف	العمليات	الرصيد في 31 ديسمبر 2023
شركات تابعة *	قروض للحرفاء	- 85 443
	ودائع الحرفاء عند الطلب	104 998
	ودائع الحرفاء لأجل	1 590 000
	ودائع البنوك لأجل	15 366 250
المصرف الليبي الخارجي	حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية	-43 188 250
الدولة التونسية و المؤسسات العمومية **	قروض	-47 555 900
	تسهيلات على السوق النقدية	-15 000 000
	ودائع لأجل	6 500 000
	أرصدة مدينة للحرفاء	- 10 771

* تتمثل في الشركة العربية للاستخلاص و كاب أنفست سيكار وشركة "لبتيس للإستشارات" وشركة "لبتيس للتصرف في الأصول"

** تتمثل في الدولة التونسية وبيهاش بنك (بنك الإسكان سابقاً) و البنك الوطني الفلاحي
*** المدير العام الحالي

❖ بقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 28 سبتمبر 2023 تم ابرام إتفاق مع الشركة العربية للاستخلاص بتاريخ 2024/01/09 يقضي بإحالة ديون بقيمة جملية تقدر بـ 19 160 006 دينار تتمثل في 61 ملف بمقابل مادي رمزي قدره الجملي 61 ديناراً، أي 1 دينار للملف الواحد. وقد تم تسجيل عملية إحالة الديون في القوائم لسنة 2023 إستناداً للعقد التكميلي المبرم بتاريخ 07 مارس 2024 والذي بموجبه تسري فاعلية إتفاقية الإحالة بداية من تاريخ 31 ديسمبر 2023 مع العلم أن الملفات المتعلقة بعملية إحالة هذه الديون في طور تسليمها مادياً : عقود ، رهنية ، اعلام حرفاء ، اشهار ... الخ.

❖ بقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 30 جوان 2021 تم ابرام إتفاق مع الشركة العربية للاستخلاص بتاريخ 15 نوفمبر 2023 يقضي بفسخ جزئي للعقد المبرم في سنة 2005 المتمثل في إحالة بعض ملفات. بمقتضى هذا الفسخ الجزئي تم الرجوع في إحالة دين شركة الفضاء المتوسطي للجلود المقدّر بمبلغ 686 256 دينار. لم تسجل هذه العملية في القوائم المالية لسنة 2023 إستناداً للعقد التكميلي المبرم بتاريخ 07 مارس 2024 والذي بموجبه تسري فاعلية إتفاقية الفسخ بداية من تاريخ 01 جانفي 2024.

❖ تم خلال سنة 2023 ابرام إتفاق مع الشركة العربية للاستخلاص اقتنت بموجبه هذه الأخيرة سيارة من نوع CADY بواسطة قرض ايجار مالي من البنك التونسي الليبي مع ابقائها على ذمة البنك مقابل معلوم تأجير يحدد لاحقاً حسب قرار مجلس إدارة الشركة العربية للاستخلاص المنعقد في 22 جوان 2023. بلغت مستحقات البنك بعنوان عقد الإيجار المالي في موفى سنة 2023 مبلغاً جملياً قدره 85 443 دينار ولم يتم تسجيل أي اعباء بعنوان كراء السيارة في سنة 2023.

❖ تم خلال سنة 2023 ابرام إتفاق مع شركة « كاب أنفست سيكار » اقتنت هذه الأخيرة بموجبه 6 مساهمات من البنك التونسي الليبي بمبلغ جملي قدره 6 دنانير. لم يتم ترخيص هذه الإتفاقية مسبقاً من طرف مجلس الإدارة مع العلم أنها موضوع توصية صادرة عن لجنة المخاطر عدد 02-2021 المنعقدة في 30 مارس 2021 والتي تم إعتماد محضر اجتماعها بقرار من مجلس الإدارة المنعقد في 31 مارس 2021.

III. الإلتزامات والتعهدات المتخذة لفائدة المسيرين

وقع تحديد عناصر تأجير المسيرين كما يلي:

❖ تتم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في شكل منح حضور وقع تحديدها من طرف مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي والمصادقة عليها من طرف الجلسة العامة العادية. بلغت منح الحضور التي وقع منحها لأعضاء مجلس الإدارة ما قدره 397 500 دينار خلال سنة 2023. وبلغت منح اللجان ما قدره 198 125 دينار خلال سنة 2023.

❖ حُدّدت مستحقات المدير العام الحالي بقرار من مجلس الإدارة عدد 215 المنعقد في 17 أوت 2022. هذا وبلغت الأجور والامتيازات التي تمتع بها المدير العام ما قدره 510 617 دينار لغاية 31/12/2023. كما يتمتع المدير العام بسيارة عمل مع التّكفل بجميع مصاريفها.

❖ حُدّدت مستحقات المدير العام المساعد السّابق بمقتضى قرار مجلس الإدارة عدد 145 المنعقد في 4 ماي 2011 وقرار مجلس الإدارة عدد 172 المنعقد في 04 ماي 2015. هذا وبلغت أجور وامتيازات المدير العام المساعد السّابق التي تمتع بها خلال سنة 2023 ما قدره 284 769 دينار بما في ذلك التّكفل بمعاليم كراء مسكن الخدمة. هذا وأسندت للمدير العام المساعد سيارة خدمة مع التّكفل بجميع مصاريفها.

تحصل المدير العام المساعد السّابق خلال سنة 2023 على مبلغ 767 328 دينار بعنوان منحة نهاية الإلحاق مع رصيد الإجازات المتبقّية في حدود 3 أشهر علما وقد وقع إحسابها ضمن الأعباء خلال السنوات الفارطة.

❖ بلغت أجور وامتيازات المدير العام المساعد الحالي التي تمتع بها خلال سنة 2023 ما قدره 225 067 دينار بما في ذلك التّكفل بمعاليم كراء مسكن الخدمة. هذا وأسندت للمدير العام المساعد سيارة خدمة مع التّكفل بجميع مصاريفها. لم نتوصل بقرار صادر من مجلس الإدارة بخصوص تحديد مستحقات المدير الحالي التي هي موضوع مقترح لجنة التعيين والتأجير المنعقدة في 19 سبتمبر 2023.

❖ إلتزامات وتعهدات البنك لفائدة المسيرين كما اندرجت في القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2023، مفصلة كالآتي :

(الوحدة : دينار تونسي)

المدير العام المساعد (السابق)			المدير العام			المدير العام المساعد (الحالي)		
أعباء السنة	الأجر الصافي	خصوم في 2/12/31	أعباء السنة	الأجر الصافي	خصوم في 2/12/31	أعباء السنة	الأجر الصافي	خصوم في 2/12/31
489 961	243 299		258 060	153 230		164 781	91 807	
2 000	1 600		2 000	1 600		-	-	
15 150			3 156			4 250	-	
3 506			382			1 109		
-			*	498 946		25 287	-	
-			21 171			29 640		
510 617	244 899		284 769	653 775	-	225 067	91 807	

(*) يمثل مبلغ 767.328,295 دينار أعباء منحة نهاية الإلحاق مع رصيد الإجازات المتبقية في حدود 3 أشهر علما وقد وقع إحسابها ضمن الأعباء خلال السنوات الفارطة (2015-2022) وقد تم صرفها عند نهاية إلحاق السيد المدير العام المساعد السابق في شهر مارس 2023

(الوحدة : دينار تونسي)

أعضاء مجلس الإدارة		اللجان	
أعباء السنة	خصوم في 23/12/31	أعباء السنة	خصوم في 23/12/31
397 500		198 125	
397 500		198 125	

من ناحية أخرى وما عدى هذه العمليات، نعلمكم أنه لم يتم إحاطتنا علما بعقد أية اتفاقية أخرى خلال السنة المالية المختومة، وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تكشف عن عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصل 62 من القانون عدد 2016-48 المتعلق بمؤسسات القرض والذي تم تنقيحه بالقانون عدد 19-2006 المؤرخ في 2 ماي 2006، والفصل 200 و ما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس في 25 افريل 2024

مكتب أورقا اوديت

منعم بن أحمد

مكتب سي بي أي تونس

محمد زياد الشاهد